

عبير موسى والفهم الإخواني القاصر للوطنية



مضى، وإنما هو الأمل في إنقاذ ما يمكن إنقاذه من حاضر البلاد ومستقبلها، خصوصا في ظل تنامي أطماع القائمين على مشروع الإسلام السياسي في المنطقة وخاصة النظام التركي، وأرتباط التنظيمات المحلية بذلك الأطماع بما يهدد سيادة الدولة.

منذ استقلالها، لم تعرف تونس صعوبات اقتصادية أو نذر تفكك الدولة كما تعرفها الآن، ولا يخفي السياسيون والمحللون والراصدون للأحداث ومخاوفهم من انهيار شامل لكاسب دولة الاستقلال بسبب حالة الاحتقان الاجتماعي الناتجة عن عجز الطبقة السياسية الحالية، وهذا ما يحذر منه الجميع دون استثناء بما في ذلك الرئيس قيس سعيد، ولكن عندما تشير إليه عبير موسى، ستجد من يقول لها أنت تابعة لهذا البلد أو ذلك، ببساطة لأن من يتهمون بالتبعية لبحر بعينه، لا يستطيعون التمسك من تبعيتهم المعتلة والواضحة لبحر الخراب والإرهاب في المنطقة.

تغرات الخطاب السياسي والممارسة العملية لدى الأطراف المقابلة ممثلة في قوى الإسلام السياسي.

يتميز خطاب موسى السياسي بعناصر مهمة في تشكيل الزعامة التي باتت تحظى بها على نطاق واسع، أبرزها الطاقة والعناد في تبليغ الفكرة والذكاء الاجتماعي وخاصة في مجال الاتصال وترتيب الأفكار بكثير من الانفتاح العقلي والمثابرة إلى جانب الكاريزما، أو ما يسميها ماكس فيبر بالسلطة الكاريزمية التي تستمد شرعيتها من إيمان الآخرين بقدراتها.

وتقود موسى حزبا استطاع أن يتحول إلى قوة عقائدية في مواجهة عقائدية الإسلام السياسي، ولديه مؤسسات نشطة وخبراء واستشاريون ومنطوقون وداعمون أساسيون من داخل مؤسسات الدولة وأنصار من بينهم من ينتمون إلى الطيف اليساري أو القومي أو حتى الإسلامي المعتدل، حيث أن ما يجمعهم ليس الحنين إلى ما

كانت ناشطة في التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم قبل 2011 ووصلت إلى مرتبة أمينة عامة مساعدة مكلفة بالمرأة والأسرة في العام 2010، وعندما بدأ القضاء النظر في دعوى بحل الحزب رفعها ناشطون يساريون ودعمها إسلاميون بعد الاطاحة بنظام زين العابدين بن علي، تقدمت للدفاع عنه بقوة، وواجهت الكثير من التحديات ومحاولات ملاحقتها قضائيا وإقصائها مهنيا ومحاصرتها اجتماعيا.

ولا تعترف موسى بالفورة ولا بمخرجاتها ولا بالإخوان وحركة النهضة، لكنها تحترم القانون وتعمل تحت سقف دستور 2014، وقد ساعدها ذلك على أن تتحرر من كل المعوقات التي قد تصيب خطابها بالارتباك، وهي اليوم تبني خطابها على جملة من المفاهيم المهمة للسيادة الوطنية وهيبة الدولة ووحديتها وقيم الحداثة والمدنية ومكتسبات دولة الاستقلال وعدم التنكر لنظام ما قبل يناير 2011، مع قدرة فائقة على استغلال

ليكونوا تابعين للمحور التركي القطري مباشرة، حيث لا ينظر الإخوان وحلفاؤهم للمسألة إلا وفق معادلة واحدة: إما مع الإسلام السياسي والإرهاب والميليشيات والفوضى في المنطقة ومع ما يخطط له أردوغان وتميم وتابعوهما، أو مع الإمارات والسعودية ومصر والجيش الليبي، ولا شيء في المقابل اسمه دولة وتاريخ وانتماء وروية وطنية وحدانية ومدنية وخصوصيات محلية، كانت تونس سباقة لها دائما.

اليوم، تشير مختلف عمليات سبر الآراء العلنية والسرية عن تقدم الحزب الدستوري الحر في نوايا التصويت بنسبة 38 في المئة، مقابل 19 في المئة لحركة النهضة الإخوانية، وهناك من يرجح أن ترتفع نسبة داعمي حزب موسى، وهو ما يمثل زلزلا سياسيا وفق المرآتين، فالحزب الذي جاء من رحم النظام السابق، يتحول اليوم إلى ملاذ وملجأ لجانب كبير من التونسيين عشية الذكرى العاشرة لما سمي بفورة الياسمين وانذاع عاصفة الربيع العربي، فيما تتراجع أسهم الأحزاب "الثورية" ويصل اليسار إلى مرحلة أقرب إلى الاندثار، ويبدأ الإسلاميون في إدراك طبيعة حجمهم الحقيقي الذي لا يتجاوز 5 في المئة من عموم المجتمع و8 في المئة من الحزبان الانتخابي العام، علما وأن حركة النهضة تنصهر اليوم البرلمان بـ560 ألف صوت حصلت عليها في انتخابات 2019 من جملة أكثر من سبعة ملايين مسجل في اللوائح الانتخابية لم يذهب منهم إلى صناديق الاقتراع إلا 3 ملايين ناخب تقريبا.

ترتبت موسى في منظومة النشاط المجتمعات منذ طفولتها، ووسط أسرة جالت أغلب مناطق البلاد نظرا لعمل والدها في مجال الأمن، حيث ولدت في الساحل وهي أصيلة الشمال، وقضت سنوات من حياتها في الجنوب والوسط، ثم بالعاصمة، استفادت من ذلك في تحصيل بلاتة التفكير واللسان التي تدعمت بدراستها للحقوق وتخرجها كحامية، كانت الأولى على دفعها، كما

البلاد، سترتفع أصوات الإخوان في البرلمان وعبير وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، بتلك الاتهامات الجاهزة، وخاصة التبعية المزعومة لدولة الإمارات، قبل أن تضاف إليها السعودية، وهي اتهامات اختص بها مؤخرا النائب عن حركة النهضة نور الدين البحيري، الذي يرى أن رفض التونسيين لوجود فرع لاتحاد يوسف القرضاوي ببلادهم من خلال الاعتصام الذي يظلمه الحزب الدستوري الحر، إنما هو مشروع إماراتي، وأن على موسى أن تتخلى عن صورة بورقوية التي ترفعها من موقعها تحت قبة البرلمان وتعوضها بصورة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

تعتبر موسى نفسها ليس فقط سليلة الدولة الوطنية البورقوية (نسبة إلى الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة)، وإنما المؤتمنة على حماية إرثها الذي يواجه محاولات لنسفه والقضاء عليه من قبل قوى الإسلام السياسي، وهو ما جعلها تحظى بمساندة الكثيرين من المدافعين عن النموذج المجتمعي الذي أرسته دولة الاستقلال، وعن خصوصية الحالة التونسية كما شكلها بورقوية عبر الأدوات المتاحة في عصره، أي التعليم والإعلام والثقافة، قبل أن تصبح مهددة في ثوابتها وخاصة عبر الوسائط الاتصالية الجديدة المجنزة بشكل كبير للتشكيك في تاريخ البلاد وفي مكتسباتها ومؤسستها وحتى في وحدتها الوطنية، وصولا إلى الحديث عن مشاريع لتفكيك الدولة بهدف إعادة تشكيلها بالأسلوب الذي يتلاءم مع مصالح الراغبين في السيطرة عليها كليا. وعندما تتحدث موسى أو أي تونسي آخر عن المخاطر التي تتعرض لها

كل من يتابع المشهد السياسي التونسي، لا بد وأن يتوقف عند شخصية عبير موسى المحامية التي تنزعم الحزب الدستوري الحر منذ صيف 2016، ورئيسة كتلة البرلمانية المكونة من 16 نائبا، فهذه المرأة تحولت إلى ظاهرة سياسية غير مسبوقه بالنسبة للنساء في بلادها، من حيث القدرة على الاستحواذ على الاهتمام وإثارة الجدل ورمي الحصني في المياه الرائدة، وكذلك من حيث ملكة الخطابة والإمسك بناصية اللغة والمفردات وترتيب الأفكار واستحضار المعلومات المهمة بما فيها الأرقام عن ظهر قلب، والتعامل بدقة مع عنصر الوقت وخاصة خلال مداخلتها تحت قبة البرلمان، حيث لا تنتهي المدة المخصصة لها إلا وقد أتمت تبليغ رسالتها.

تعتبر موسى نفسها ليس فقط سليلة الدولة الوطنية البورقوية (نسبة إلى الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة)، وإنما المؤتمنة على حماية إرثها الذي يواجه محاولات لنسفه والقضاء عليه من قبل قوى الإسلام السياسي، وهو ما جعلها تحظى بمساندة الكثيرين من المدافعين عن النموذج المجتمعي الذي أرسته دولة الاستقلال، وعن خصوصية الحالة التونسية كما شكلها بورقوية عبر الأدوات المتاحة في عصره، أي التعليم والإعلام والثقافة، قبل أن تصبح مهددة في ثوابتها وخاصة عبر الوسائط الاتصالية الجديدة المجنزة بشكل كبير للتشكيك في تاريخ البلاد وفي مكتسباتها ومؤسستها وحتى في وحدتها الوطنية، وصولا إلى الحديث عن مشاريع لتفكيك الدولة بهدف إعادة تشكيلها بالأسلوب الذي يتلاءم مع مصالح الراغبين في السيطرة عليها كليا. وعندما تتحدث موسى أو أي تونسي آخر عن المخاطر التي تتعرض لها

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدباجي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

عجز المفاوضات السورية

عاجزة. لا يوجد ما يمكن أن يبعث الأمل بانتهاء هذه المعضلة إن لم تعد واشنطن الملف إلى قائمة أولوياتها في المنطقة. أو تتخلى عنه نهائيا لتفتح أبواب المحادثات بين الروس والأتراك والأوروبيين بشأنه، فيتفقون على مفاوضات سورية - سورية جديفة قد تعقد في أي مكان وليس بالضرورة في مدينة جنيف.

ما يتضح حتى الآن في الموقف الأميركي أن الأزمة السورية لا تزال ضمن باقة التفاهات التي يحرص البيت الأبيض على إبرامها مع الخمينيين في إيران، سواء بقي دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة أم حل مكانه جوزيف بايدن. وإن بقي الحال هكذا فإن نهاية الأزمة أيا كان شكلها، لن تكون سعيدة بالنسبة للعالمية لسحقها من السوريين. سواء الذين يقعون على ضفة النظام، أو الذين يحملون بتغييره وإزاحته.

لا يُفهمُ الحضور الإيراني في سوريا إلا لقلّة قليلة جدا، بغير سياق الاحتلال والهيمنة على قرار البلاد وسيادتها ومقدراتها. وإن قرر الديمقراطيون الأميركيون تكرار ما فعلته إدارة باراك أوباما قبل ثماني سنوات، وإطلاق يد الخمينيين في دول الشرق الأوسط مقابل ضبط طهران لبرامجها النووية والصاروخية، فهذا يعني استمرار أزمات كل من سوريا ولبنان والعراق واليمن إلى عقد جديد من الزمن على أقل تقدير.

ثمة سيناريوهات عدة للتسوية الغربية مع الخمينيين، جميعها يربط بين أزمة النووي الإيراني والأزمة السورية، ولا يأخذ بعين الاعتبار أن سوريا باتت دولة مقسمة على أرض الواقع. الحقيقة أن تلازم المسارين يبقى على خيارات التسوية مع طهران موجودة دائما، ولكنه يلتهم فرص إنهاء نكبة السوريين، وإخراج بلادهم من دائرة تصفية الحسابات بين دول المنطقة والعالم. وكلما طال أمد هذا الصراع، توصلت الكارثة، وامتد معها عجز مفاوضات القراء السوريين، سواء كان على خشبة جنيف أو غيرها.

هو واجب الأمم المتحدة في التذكير بعدم انتهاء الأزمة إلى الآن. وربما لو أعتت الولايات المتحدة تحديدا المنظمة الأممية من هذه المسؤولية لما عقدت جولة واحدة من المفاوضات بعد الآن، ولتوصل الروس نيابة عن بشار الأسد خلال أشهر إلى تفاهات مع الدول العربية والإقليمية والغربية المعنية، وبدأت عمليات إعادة الإعمار وإعادة اللاجئين أيضا.

تحول واشنطن دون الوصول إلى هذه النهاية غير العادلة للآزمة، ولكنها في الوقت ذاته لا تدفع باتجاه أي حل آخر. لا تجبر دمشق وحلفاؤها على أي تنازل، ولا تستهدف "الرئيس" الأسد، ولا تقدم للروس تفويضا كاملا كي يعيدوا "الشرعية" للأسد، أو يجبروه على تقاسم السلطة مع المعارضة وفق شروط إصلاحية جزئية في السلطات والدستور والحقوق السياسية في الدولة.

ما تفعله الولايات المتحدة منذ عشر سنوات هو تعطيل حل الأزمة، ولذلك يدور السوريون في فلك مفاوضات

والمستحثة لزيادة فصول هذه المسرحية الهزلية. فعجز المفاوضات السورية التي ترعاها الأمم المتحدة لم يعد يخفى على أحد، وهي تراوح مكانها منذ نحو ثلاث سنوات.

في الأسباب الأصلية تبدأ بوفد النظام الذي لا تعترف به دمشق، وهو يأتي ليمارس ما يسميها "الرئيس" لعبة سياسية لا تهم السوريين. أما وقد المعارضة فهو حائر بين المنصات المكونة له، وهو يخدم أجندة الأسد بقصد ومن دون قصد. وبالنسبة إلى جماعة المجتمع المدني فهم مدعوون للحل بسياق ضرورة لا تعرفها إلا الأمم المتحدة، أو ربما لاستخدامهم ككلت معطل أو كفة مرجحة لأي مقترح قد يناقش جديدا مستقبلا.

في اجتماع اللجنة الرابع نوقشت عناوين بالغة الأهمية إنسانيا وفانونية الحاجة في مهام اللجنة، مثل عودة اللاجئين والنازحين، ومصير المعتقلين والمختوفين. كان وقد النظام سعيدا بذلك لأن بحث هذه القضايا يجنبه الخوض في المسارات السياسية

والحقيقة الوحيدة التي تطلق بها المبعوث الأممي إلى سوريا غير بيدرسون منذ تسلمه مهامه نهاية 2018 وحتى الآن، هي قوله بأنه لا يوجد سقف زمني لمفاوضات اللجنة الدستورية في جنيف. وهذا يحيلنا إلى حقيقة أوسع ورثها بيدرسون عن سلفه ستيفان دي ميستورا، وسيتزكها خلفه بعد بضع سنوات، تفيد بأن الأزمة السورية مستمرة لأجل غير مسمى، وربما لن تنطوي على نهاية سعيدة لأي حالم بوطن أفضل.

من يستعجل حل الأزمة اليوم هم القابعون في مخيمات اللجوء ومراكز الاحتجاز حول العالم، وغانيا الذين يعانون من صعوبة العيش والحصار الاقتصادي في الداخل. هؤلاء وحدهم من يدركون المعنى الحقيقي لمرور عقد عظيم من الزمن على أزمة شردت الملايين، وقتلت مئات الآلاف، وغيّبت مظلهم في سجون النظام والمعارضة، إضافة إلى كونها قسمت البلاد إلى ثلاثة أجزاء بين الروس والإيرانيين والأتراك والأميركيين.

من حقائق الأزمة أيضا أن المعارضة بعد عشر سنوات من العمل السياسي والعسكري، تمر بأسوأ حالاتها في تمثيل السوريين. أما النظام فقد حوّل مناطق إلى طوابير لا تنتهي من البشر أمام المخازن والتعاونيات ومحطات الوقود. وعلى الصعيد الدولي فالعالم اليوم منشغل بنتائج الانتخابات الأميركية التي تستعصي على الحسم، كما تغيرت أولويات الدول المعنية بالأزمة حتى بات من الصعب تمييز حلفاء النظام من خصومه.

وسط كل هذا عقد اجتماع اللجنة الدستورية الرابع في جنيف، وجلس ممثلو النظام والمعارضة والمجتمع المدني لبحث إعداد دستور جديد للبلاد أو تعديل الحالي. النتيجة مثل كل مرة كانت لا شيء على مستوى الخطوات الجدية، وللفضل هنا أسبابه الأصلية

بهاء العوام
صحافي سوري

الحقيقة الوحيدة التي تطلق بها المبعوث الأممي إلى سوريا غير بيدرسون منذ تسلمه مهامه نهاية 2018 وحتى الآن، هي قوله بأنه لا يوجد سقف زمني لمفاوضات اللجنة الدستورية في جنيف. وهذا يحيلنا إلى حقيقة أوسع ورثها بيدرسون عن سلفه ستيفان دي ميستورا، وسيتزكها خلفه بعد بضع سنوات، تفيد بأن الأزمة السورية مستمرة لأجل غير مسمى، وربما لن تنطوي على نهاية سعيدة لأي حالم بوطن أفضل.

من يستعجل حل الأزمة اليوم هم القابعون في مخيمات اللجوء ومراكز الاحتجاز حول العالم، وغانيا الذين يعانون من صعوبة العيش والحصار الاقتصادي في الداخل. هؤلاء وحدهم من يدركون المعنى الحقيقي لمرور عقد عظيم من الزمن على أزمة شردت الملايين، وقتلت مئات الآلاف، وغيّبت مظلهم في سجون النظام والمعارضة، إضافة إلى كونها قسمت البلاد إلى ثلاثة أجزاء بين الروس والإيرانيين والأتراك والأميركيين.

من حقائق الأزمة أيضا أن المعارضة بعد عشر سنوات من العمل السياسي والعسكري، تمر بأسوأ حالاتها في تمثيل السوريين. أما النظام فقد حوّل مناطق إلى طوابير لا تنتهي من البشر أمام المخازن والتعاونيات ومحطات الوقود. وعلى الصعيد الدولي فالعالم اليوم منشغل بنتائج الانتخابات الأميركية التي تستعصي على الحسم، كما تغيرت أولويات الدول المعنية بالأزمة حتى بات من الصعب تمييز حلفاء النظام من خصومه.

وسط كل هذا عقد اجتماع اللجنة الدستورية الرابع في جنيف، وجلس ممثلو النظام والمعارضة والمجتمع المدني لبحث إعداد دستور جديد للبلاد أو تعديل الحالي. النتيجة مثل كل مرة كانت لا شيء على مستوى الخطوات الجدية، وللفضل هنا أسبابه الأصلية

